

Distr.: General
13 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠٠ ٥٧٣ ١٠٣٩ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٩٠٠ ١٣٤ ١٠٢٨ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٠٠ ٤٣٨ ١١ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠٠ ٩٤١ ٩١٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٤٠٠ ٢٦٤ ٩٠٨ دولار
الانخفاض في الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٨٠٠ ٦٧٦ ٢ دولار
المبلغ المنقح الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٧٠٠ ٥٢٢ ٧٢٧ دولار ^(أ)
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	(٢٠٠٠ ٠٠٠) دولار
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٧٠٠ ٥٢٢ ٧٢٥ دولار

(أ) يشمل سلطة الدخول في التزامات بمبلغ ٥٠٠ ٦٧٨ ٣٨٥ دولار وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٧٢ بء (انظر الفقرة ٢ أدناه).



أولا - مقدمة

- ١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، اجتمعت اللجنة بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية.
- ٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام، في تقريره عن ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/794)، قدم الميزانية الأصلية المقترحة للعملية المختلطة بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٥٩٠ ٧٨٢ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، دون استباق أي قرار قد تتخذه الهيئات التشريعية بشأن نتائج الاستعراض الاستراتيجي المشترك المقرر إجراؤه لولاية العملية المختلطة (A/72/789/Add.7)، الفقرتان ١٢ و ١٣). وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٣٥٦ ٧٧١ دولار للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الاثني عشر شهرا تلك (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢). ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٧٢، بقاء الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام، وطلبت إليه أن يقدم إليها، في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين، مقترحا منقحا للميزانية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ تراعى فيه القرارات التي قد يتخذها مجلس الأمن. وفي القرار نفسه، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات لحساب العملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ ٦٧٨ ٣٨٥ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثانيا - الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

- ٣ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وفي القرار نفسه، أحاط المجلس علما، في جملة أمور، بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (S/2018/530)، الذي عرضا فيه نهجا شاملا للمنظومة في دارفور، يشمل مفهوما جديدا للبعثة يتضمن أولويات منقحة للعملية المختلطة ومفهوما لفترة الانتقال بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري على امتداد إطار زمني مدته عامان بهدف خروج البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتصفيته بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، شريطة ألا يحدث أي تغيير كبير في الوضع الأمني في دارفور وأن يتم الوفاء بالمؤشرات الرئيسية بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس، في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، إلى الأمين العام أن يقدم، من خلال استعراض استراتيجي بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٩، تقييما بما في ذلك استراتيجية مفصلة ذات نقاط مرجعية واضحة تنظم خروج العملية المختلطة.

- ٤ - ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها العملية المختلطة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ١٢ إلى ٤٠ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/488).

باء - الاحتياجات من الموارد

٥ - تبلغ الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٧٢٧ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٨٣ ٤١٨ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ٢٠,١ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس هذا التغيير الأثر المشترك للتخفيضات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٣٠٠ ٩١٩ ١٤٧ دولار، أو ٣٠,٤ في المائة) والموظفين المدنيين (٩٠٠ ٤٢٣ ٤٠ دولار، أو ١٦,٥ في المائة)، وتقابل ذلك جزئياً زيادات مقترحة تحت بند التكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٩٢٤ ٤ دولار، أو ٢,٧ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المنقحة (A/73/488).

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن العملية المختلطة قد بدأت، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، في تقليص أعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين فيها على مرحلتين خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تختتم المرحلة الأولى منهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والمرحلة الثانية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/636، الفقرة ١٠). وتلاحظ اللجنة الأثر المؤجل الناجم عن التقليص خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ على الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأذون به للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)	القوام المنقح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(ب)	الفرق
المراقبون العسكريون	١٤٢	٣٥	(١٠٧)
أفراد الوحدات العسكرية	٨ ٥٩٣	٤ ٠١٥	(٤ ٥٧٨)
شرطة الأمم المتحدة	٩٦٠	٧٦٠	(٢٠٠)
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ٥٤٠	١ ٧٤٠	٢٠٠
المجموع	١١ ٢٣٥	٦ ٥٥٠	(٤ ٦٨٥)

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ نتيجة للتقليص التدريجي.

(ب) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ نتيجة للتقليص التدريجي.

٧ - تبلغ الموارد المنقحة المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٣٣٨ ٣٩٤ ١٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٩١٩ ١٤٧ دولار، أي بنسبة ٣٠,٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس هذا النقصان تخفيضات تحت بند المراقبين العسكريين (٢,٧ مليون دولار، أو ٤٩,٣ في المائة) والوحدات العسكرية (١٣٢,١ مليون دولار، أو ٣٥,٢ في المائة)، وشرطة الأمم المتحدة (١٢,٥ مليون دولار، أو ٢٦ في المائة) ووحدات الشرطة المشكلة (٠,٦ مليون دولار، أو ١,١ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى إعادة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى أوطانهم خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وعمليات الإعادة إلى الوطن المقررة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/73/488، الفقرات من ١٢٧ إلى ١٣٠).

٨ - ويرد النشر المقرر للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الجدول الثاني المتعلق بالموارد البشرية، وفي موجز الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/73/488)، مع إدراج بيانات مفصلة أيضا عن خفض التدريجي في المعلومات التكميلية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المنقحة المقترحة تعكس الجدول الزمني للخفض التدريجي لأعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الموظفون المعتمدون للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ب)	الموظفون المعتمدون للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(ب)	الفرق
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	٧١٢	٥٣١	(١٨١)
الموظفون الوطنيون ^(ج)	١ ٨١٩	٨٧٨	(٩٤١)
وظائف المساعدة المؤقتة العامة	٩٧	٩٧	-
متطوعو الأمم المتحدة	١٢٨	٦٨	(٦٠)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-
المجموع	٢ ٧٦٢	١ ٥٨٠	(١ ١٨٢)

(أ) تعكس مستوى الملاك الوظيفي المعتمد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ نتيجة للتقليص التدريجي، فضلا عن تخفيض أربع وظائف (وظيفة دولية واحدة و ٣ وظائف وطنية) عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٢٥٩/٧٢،
باء، أي الوظائف الشاغرة لمدة ٢٤ شهرا أو أكثر التي لم يتم شغلها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(ب) تعكس مستوى الملاك الوظيفي المنقح حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ نتيجة للتقليص التدريجي.

(ج) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

١٠ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٢٠٣ ٨٤٦ ١٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ٤٢٣ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١٦,٥ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات يعزى إلى إلغاء وظائف خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ واقتراح إلغاء وظائف خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣١ و ١٣٢). وترد تفاصيل مقترحات الأمين العام بشأن معدلات الشغور في الفقرتين ١١٥ و ١١٦ من الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (A/73/488).

١١ - ويُقترح ما مجموعه ١ ٥٨٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة للمدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بما يشمل تغييرات في الملاك الوظيفي على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات ٣٥ و ٦٤-٦٦ و ٧١ و ٩٧ و ١٠٦):

(أ) إلغاء تدريجي لما عدده ١ ١٨٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١٨١ وظيفة دولية و ٩٤٢ وظيفة وطنية و ٦٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة) (انظر الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه)؛

(ب) إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ في قسم الميزانية والشؤون المالية^(١)، حيث يتوخى الأمين العام أن تستفيد العملية المختلطة من زيادة تفويض السلطة بتطبيق اللامركزية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

(ج) نقل ٥٨ وظيفة لمهام الاتصال الجديدة في الولايات أساساً (٤٦) كجزء من مفهوم الانتقال لانسحاب العملية المختلطة بالتعاون مع الأمم المتحدة القطري؛

(د) إعادة ندب ثلاث وظائف إلى مهام الاتصال الجديدة في الولايات؛

(هـ) تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (انظر الفقرة ١٤ أدناه)؛

(و) إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف لتخطيط البعثة إلى وظيفة برتبة ف-٣ (نقلت أيضاً من مكتب رئيس الديوان إلى مكتب نائب الممثل الخاص المشترك) لدعم نائب الممثل الخاص المشترك في الأنشطة المتصلة بالمرحلة الانتقالية.

التخفيض التدريجي لعدد الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩

١٢ - يشير الأمين العام إلى أنه يقترح، خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، إلغاء ما مجموعه ١٨٣ ١ وظيفة ثابتة ومؤقتة على ثلاث مراحل، تشمل إلغاء: (أ) ٣٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة في نهاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ (ب) ٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة في نهاية آذار/مارس ٢٠١٩؛ و (ج) ٧١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/488، الفقرة ٣٥). ويشير أيضاً إلى أن أصل ٣٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة مقترح إلغاؤها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تشكل جزءاً من المقترح الأصلي (من أصل ٢٩٣ وظيفة ملغاة) للمرحلة الثالثة من تنفيذ استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري خلال فترة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨^(٢).

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاستعراض الاستراتيجي المشترك لولاية البعثة الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٨ أسفر عن مواصلة إعادة تشكيل البعثة (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، وهو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وتمشيا مع إعادة تشكيل البعثة، قامت العملية المختلطة بعملية أخرى لتخطيط واستعراض القوة العاملة حددت بأنه، بالإضافة إلى ٢١١ وظيفة موصى بإلغائها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في إطار المرحلة الثالثة من استعراض ملاك الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، ينبغي إلغاء ٩٧٢ وظيفة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، متداخلة على ثلاث مراحل. وأبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن العملية المختلطة

(١) في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، يُشار إلى أن الأمين العام، في تقريره عن ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اقترح إلغاء ست وظائف من الفئة الفنية في شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية بإدارة الدعم الميداني بهدف إعادة إنشائها في عدد من البعثات الكبيرة والمعقدة (A/73/488، الفقرة ١٠٦).

(٢) أسفر استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ عن اقتراح تخفيض الوظائف الثابتة والمؤقتة على مراحل ثلاث. وأدت المرحلة الأولى إلى إلغاء ٤٢٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بينما ستسفر المرحلة الثانية عن إلغاء ١٥٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويقترح في المرحلة الثالثة إلغاء ٢٩٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/72/794، الفقرة ١٣).

لم تلغ بعد أي وظائف في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بانتظار صدور قرارات الجمعية العامة عن الميزانية المنقحة. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن خفض التدريجي للموظفين المدنيين سيجري في أسرع وقت ممكن وعلى النحو المقرر، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨) و ٢٣٦٣ (٢٠١٧).

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

١٤ - يُقترح تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، للاستفادة من قدرات موظفي العملية المختلطة الوطنيين وتعزيزها في القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون (A/73/488، الفقرة ٩٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الوظيفة الوحيدة التي تقترح العملية المختلطة تحويلها إلى وظيفة وطنية من أجل الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن العملية المختلطة أجرت، عند صياغة ميزانيتها المنقحة المقترحة، استعراضا دقيقا لاحتياجاتها من الموظفين بهدف تحديد مجموعات المهارات والخبرات المناسبة لدعم عمل العملية المختلطة خلال فترة إعادة التشكيل التي هي فترة حرجية. ومن منطلق المهام والخبرات التي اعتُبرت ضرورية لتقديم الدعم المناسب لعملية إعادة التشكيل، اعتُبر أن تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية ليس بالأمر العملي أو الفعال في تلك المرحلة من دورة حياة العملية المختلطة. وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى قراري الجمعية العامة ٢٧٦/٦١ و ٢٦٤/٦٦، تشجع العملية المختلطة على اتخاذ مزيد من التدابير لتحويل المزيد من الوظائف إلى وظائف وطنية (انظر أيضا الفقرة ٣٤ أدناه).

التعيينات المؤقتة للموظفين التي تقتضي منح بدل وظيفة خاص

١٥ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، أن ١٢ موظفا في العملية المختلطة يتلقون بدل وظيفة خاص عن تولي واجبات ومسؤوليات وظيفة رتبتهما أعلى من رتبة وظائفهم الأصلية. وستنتهي سبعة من تلك الترتيبات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بينما ستمدد الترتيبات الخمسة المتبقية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، رهنا بالموافقة على الميزانية المنقحة للعملية المختلطة. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن أربعة ترتيبات من الترتيبات الخمسة المقترح التمديد لها حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩ (٢ ف-٤ و ٢ مد-١) تتعلق بتعيينات مؤقتة ممتدة لأكثر من سنة، بما في ذلك ترتيب مُنح أولاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ سيكون قد امتدّ لثلاث سنوات.

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ مجلس مراجعي الحسابات كان قد لاحظ، في تقريره عن الأمم المتحدة في سنة ٢٠١٧ المنتهية، أن منح بدل وظيفة خاص للموظفين لم يقتصر على الحالات الاستثنائية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن الأمم المتحدة قد ذكرت أن الإفراط في استخدام إعلانات الوظائف المؤقتة هو أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون التخطيط بشكل أوثق للقوة العاملة في المنظمة (A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات ٩٣-٩٩، و A/73/430، الفقرتان ٣٤ و ٣٥). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُشغل جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُتم على وجه السرعة عملية تعيين موظفين لشغل الوظائف المشغولة حاليا باستخدام ترتيب بدل الوظيفة الخاص (A/73/498، الفقرة ٢٠).

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة ملاحظاتها الواردة في الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بداورات الولايات المتحدة)

الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الموارد المقترحة في إطار الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الفرق
١٨٠ ٣٥٧ ٨٠٠	١٨٥ ٢٨٢ ٥٠٠	٤ ٩٢٤ ٧٠٠

١٨ - تبلغ الموارد المنقحة المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ١٨٥ ٢٨٢ ٥٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤ ٩٢٤ ٧٠٠ دولار ونسبتها ٢,٧ في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تخفيضات في إطار جميع فئات الإنفاق باستثناء فئة يقترح الزيادة فيها، وهي فئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (بما في ذلك مخصص قدره ١٥ مليون دولار للأنشطة البرنامجية الأخرى) (A/73/488، الفرع ثانيا - ألف، والفقرة ١٤١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكاليف التشغيلية، دون احتساب المخصص البالغ ١٥ مليون دولار، ستبلغ حسب التقديرات المنقحة ١٧٠ ٢٨٢ ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٠ ٠٧٥ ٣٠٠ دولار ونسبته ٥,٦ في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٩ - وفيما يتعلق بالزيادة في الاحتياجات من الموارد تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (بمقدار ٢٣ ٦٥٠ ٤٠٠ دولار ونسبة ٧٩,٦ في المائة)، أُشير إلى أن الزيادة تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) رصد مخصص قدره ١٥ مليون دولار تحت بند الأنشطة البرنامجية الأخرى (انظر الفقرات ٢٢-٢٥ أدناه)؛ (ب) ارتفاع تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة نتيجة لإعادة تشكيل العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وإغلاق ١٣ موقعا من مواقع الأفرقة/مراكز الشرطة المجتمعية وثلاثة من مزارع القطاعات، وإعادة هيكلة مكتب قطاع زالنجي ليصبح مقر العملية المختلطة (A/73/488، الفقرة ١٤١؛ انظر أيضا الفقرة ٢٦ أدناه).

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يبدو من مقارنة النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مع الأشهر الثلاثة الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ أن بعض الموارد المنقحة المقترحة تحت بنود الإنفاق الفرعية مرتفعة أو غير وافية التبرير، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

(أ) الأفراد المقدمون من الحكومات: تبلغ الموارد المنقحة ٢٧٨ ٧٠٠ دولار بينما بلغت النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٣٥ ١٠٠ دولار، ولم يحدث أي إنفاق حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(ب) خدمات الصيانة: تبلغ الموارد المنقحة ٢ ٢٣٤ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١ ٤٦٧ ٧٠٠ دولار بالمقارنة مع مبلغ ٧٦٧ ٠٠٠ دولار، المرصود في إطار سلطة الالتزام، للأشهر الستة الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بينما بلغت النفقات ١٠ ٨٠٠ دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر أيضا الفقرة ٢٩ أدناه)؛

(ج) تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة: تبلغ الموارد المنقحة ١٦ ٦٩٣ ٨٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١١ ١٧٠ ٠٠٠ دولار ونسبتها ٢,٢ في المائة بالمقارنة مع الموارد المعتمدة البالغة ٥,٥ ملايين دولار والنفقات البالغة ٣,٢ ملايين دولار بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بينما بلغت النفقات ٦٤٥ ٢٠٠ دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(د) مواد النظافة الصحية والتنظيف: تبلغ الموارد المنقحة ٤٢٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٥٩ ١٠٠ دولار ونسبته ١٢,١ في المائة بالمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. بينما بلغت نفقات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ٢٨١ دولار، وأنفق ٣ ٦٠٠ دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(هـ) معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: تبلغ الموارد المنقحة ١ ٨٣٨ ١٠٠ دولار، في حين لم ترصد أي موارد لهذا البند في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأُبلغت اللجنة أن هذا المخصص اقترح لتغطية تكاليف استبدال المعدات القديمة، بما يشمل أساساً معدات الربط الشبكي والاتصالات الهاتفية التي لم تعد صالحة للاستخدام ولن ينجم عن إصلاحها اقتصاد في التكلفة.

٢١ - وتلقت اللجنة الاستشارية المزيد من المعلومات بناء على طلبها، لكنها غير مقتنعة بإجمالي الاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار المعلومات الواردة في الفقرة ٢٠ أعلاه، بتخفيض قدره مليوني دولار تحت بند التكاليف التشغيلية.

الأنشطة البرنامجية الأخرى

٢٢ - طُلب مبلغ قدره ١٩ ٨٨٢ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف الأنشطة البرنامجية الأخرى في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٤ ٩٨٢ ٥٠٠ دولار ونسبتها ٣٠,٥,٨ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويُشير الأمين العام إلى أنه طُلب رصد ١٥ مليون دولار لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من العملية المختلطة، من إنجاز الأنشطة البرنامجية التي تدخل في إطار مهام الاتصال في الولايات، وهي المهام المنشأة حديثاً وفقاً لمفهوم العملية الانتقالية الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) (A/73/488)، الفقرات ١٢٣-١٢٥).

٢٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، أن المسؤولية في الإجمال تتحملها العملية المختلطة، غير أن تقسيم العمل وترتيبات التنفيذ الأخرى تُنظّمها مذكرات تفاهم. ومن المقرر أن ينفذ فريق الأمم المتحدة القطري مشاريع من خلال مهام الاتصال في الولايات، وذلك في ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور. ويُتوخى تطبيق مفهوم العملية الانتقالية لضمان تويّ الفريق القطري تدريجياً المسؤولية عن الأنشطة، على أساس الجدول الزمني التالي: (أ) بحلول نهاية المرحلة الأولى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، يُتَظَر من الفريق القطري أن يكون قد رسّخ وجوده في ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور؛ (ب) خلال المرحلة الثانية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، يُتَظَر من الفريق القطري أن يكون قد ضاهى المساهمة المالية لتمويل عمليات العملية المختلطة لحفظ السلام، مع توفير موارد إضافية من خلال مناسبات طلب التبرعات. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن العملية الانتقالية تتطلب، نظراً للظروف الصعبة في دارفور، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من النازحين واستمرار الأزمة الاقتصادية وعدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل، أنشطة معدّة جيداً ووفقاً للاحتياجات

بالاستعانة بالمزايا النسبية للعملية المختلطة والفريق القطري. وسيستفيد الفريق القطري من خبرة العملية المختلطة المراكمة على مدى عشر سنوات، وسيستعين بالشبكات الراسخة القائمة في المنطقة بما أن وجوده المحدود في الميدان، ولا سيما من حيث القدرات البشرية، لا يُتيح له أن يتحمّل بمفرده مواصلة إنجاز الأنشطة المطلوبة أو زيادتها في المناطق حيث ستوقف العملية المختلطة عملها. وطوال هذه الفترة الانتقالية، يُنتظر من المؤسسات الحكومية أن توسّع وجودها ونطاق تقديمها للخدمات في دارفور.

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند استفسارها، بأن ١٥ مليون دولار المطلوبة ستُصرف للجهات المعنية من الجهات الشريكة للفريق القطري في التنفيذ تمهيداً مع برنامج الأنشطة المعتمد عن طريق عملية فحص منظمة مماثلة لعمليات الفحص المطبقة على المشاريع ذات الأثر السريع. وزُودت اللجنة أيضاً بتفاصيل الأنشطة المقررة حسب مجال التركيز (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١

تفاصيل الأنشطة المقررة لمهام الاتصال في الولايات

(بدولارات الولايات المتحدة)

مجال التركيز	الجهات الشريكة في التنفيذ	المبلغ
القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٧ ٣٤٠ ٠٠٠
سيادة القانون: الشرطة والعدالة والسجون	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، موئل الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤ ٤٦٥ ٢١٠
تعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢ ١٩٤ ٧٩٠
مصرفات التشغيل العامة	توزيع تناسلي على كيانات الأمم المتحدة دعماً لاستضافة ٤٩ من موظفي العملية المختلطة في مواقع عمل كيانات من الأمم المتحدة	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع		١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

٢٥ - ويسبب عدم كفاية ما يرد في الميزانية المنقحة من معلومات عن المشاريع المقررة، طلبت اللجنة الاستشارية تقديم معلومات مفصلة. وتأمل اللجنة أن يجري تقديم المزيد من المعلومات في الميزانية المقترحة المقبلة. والمعلومات عن المشاريع المقررة التي قُدمت إلى اللجنة هي كما يلي:

(أ) في مجال القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم، ستعمل المشاريع (التي يتراوح تمويلها بين ٦٠ ٠٠٠ دولار و ١,٨ مليون دولار لكل مشروع) على تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الرعوية وللعائدين، ودعم العائدين ليصبحوا معتمدين على أنفسهم، ولا سيما أشد الفئات هشاشة، أي النساء النازحات؛

(ب) في مجال سيادة القانون، ستنكب المشاريع (التي يتراوح تمويلها بين ١٥ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لكل مشروع) على بناء القدرات، وتعزيز البنى التحتية، ووضع السياسات، وتقديم

المساعدة القانونية، وتيسير اللجوء إلى القضاء. ومن الجهات التي ستستفيد من تلك المشاريع مؤسسات إنفاذ القانون، والنازحون، والمجتمعات المحلية، ومن يوجدون في مرافق الاحتجاز؛

(ج) في مجال حقوق الإنسان، ستمعمل المشاريع (التي يتراوح تمويلها بين ٨ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لكل مشروع) على تقديم خدمات بناء القدرات إلى وكالات إنفاذ القانون، وعلى تعزيز آليات الحماية المجتمعية، ودعم الاستراتيجية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وتوفير التدريب للمؤسسات المحلية لتقدم التقارير عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، والإسهام في تعزيز البنى التحتية.

أعمال التشييد المتعلقة بالمقر الجديد المقترح في زالنجي

٢٦ - يشير الأمين العام إلى أن ما تبذله العملية المختلطة من جهود لحفظ السلام سيتركز في منطقة جبل مرة الكبرى، بما يشمل ١٣ موقعا من مواقع الأفرقة، ومنها مقر العملية المختلطة الجديد، إذ سينقل مقر العملية من الفاشر إلى زالنجي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/73/488، الفقرة ١٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن أعمال التشييد المتعلقة بإقامة مقر العملية المختلطة الجديد في زالنجي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٨ ومن المتوقع أن تنتهي بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وزودت اللجنة أيضا بمعلومات عن حالة أعمال التشييد (انظر الجدول ٢ أدناه).

الجدول ٢

أعمال التشييد المتعلقة بإقامة مقر العملية المختلطة الجديد في زالنجي

البند	النشاط	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء المتوقع	الحالة
أماكن إيواء إضافية	إقامة وحدات إضافية جاهزة الصنع في معسكر الكتائب	تموز/يوليه ٢٠١٨	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	أنجز ما نسبته ٩٠ في المائة (قيد الإنجاز)
أعمال تجديد	أعمال إقامة فواصل وطلاء	آب/أغسطس ٢٠١٨	٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨	أنجز ما نسبته ١٠٠ في المائة
مكاتب وأماكن إيواء إضافية	إقامة وحدات إضافية جاهزة الصنع لئستخدم كمكاتب وأماكن إيواء	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	أنجز ما نسبته ٩٠ في المائة (قيد الإنجاز)
أعمال تجديد	إعادة تهيئة وحدات موجودة من الوحدات الجاهزة الصنع لئستخدم كأماكن إيواء لكبار الشخصيات	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	أنجز ما نسبته ١٠٠ في المائة
مرافق للمياه والصرف الصحي ومرافق بيئية	منشآت للمياه ومياه المجاري ووحدات للاغتسال	أيلول/سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	أنجز ما نسبته ٧٥ في المائة (قيد الإنجاز)
أماكن إيواء إضافية جاهزة الصنع	إقامة وحدات إضافية جاهزة الصنع في معسكر الكتائب	كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	شُرع في التعبئة لبدء العمل
أعمال تجديد	تجديد وحدات إضافية جاهزة الصنع في معسكر الكتائب	كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	شُرع في التعبئة لبدء العمل

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

تسوية المطالبات

٢٨ - فيما يتعلق بمطالبات الوفيات والعجز الخمس عشرة التي ما زالت قائمة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ (A/72/789/Add.7، الفقرة ١٠)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه قد تم منذ ذلك الحين دفع ١٠ مطالبات ورفض مطالبتين، فيما لا تزال ٣ مطالبات قائمة. وترحب اللجنة بتجهيز المطالبات وتأمل في أن تتخذ العملية المختلطة التدابير المناسبة للقيام على وجه السرعة بتسوية جميع المطالبات المستحقة.

تسجيل النفقات

٢٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه قد تم تسجيل نفقات سلبية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، من قبيل المبلغ ٤٣ ٥٠٠ دولار تحت بند خدمات الصيانة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن العملية المختلطة قد تكبدت، خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، نفقات فعلية بمبلغ ١ ٣٢٤ ٠٠٠ دولار تتعلق بخدمات الصيانة، في مقابل اعتمادات بمبلغ ٨٠٠ ٢٦٩ ٣ دولار. ولكن، وبسبب بعض المشاكل الفنية، تم تسجيل تلك النفقات تحت بنود مختلفة، بدلاً من تسجيلها تحت أقسام بنود خدمات الصيانة. وعلاوة على ذلك، جاء الرصيد الدائن خلال هذه الفترة نتيجة لتسجيل بند استرداد التكاليف تحت أقسام بند الصيانة والخدمات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن العملية المختلطة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسوية تلك المسائل بأسرع ما يمكن. وأعربت اللجنة الاستشارية، لدى استعراضها لأداء ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، عن رأي مفاده ضرورة تصحيح الأخطاء قبل إقفال الحسابات. وتتوقع اللجنة مرة أخرى أن تتم الاستفادة من نظام أوموجا إلى أقصى حد ممكن في ضمان قدر أكبر من الرقابة والإشراف على الميزانية (انظر A/71/836، الفقرتان ٣٤ و ٥٠). وترى اللجنة أنه كان بالإمكان، في هذه المرحلة من تنفيذ نظام أوموجا، منع مثل هذه الأخطاء وهي تأمل في أن يتم تجنبها مستقبلاً.

مؤشرات الأداء الرئيسية

٣٠ - فيما يتعلق بالمؤشرات الإنجاز ٢-٤-١ إلى ٢-٤-٣ من أطر الميزنة القائمة على النتائج الواردة في الفرع الأول هاء من وثيقة الميزانية المنقحة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعض يتعلق بأنشطة السلطات الوطنية. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على ما تراه من أنّ بعض مؤشرات الإنجاز يمكن تحسينها لكي تبين بشكل أفضل ما تستطيع كيانات الأمم المتحدة أن تحققه والأنشطة التي يمكن مساءلتها عنها (انظر A/73/498/Add.5، الفقرة ٨).

معدلات حيازة المركبات وشطبها

٣١ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن العملية المختلطة كان لديها، في نهاية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ما مجموعه ١ ٤٠٦ مركبة خفيفة، وذلك بعد أن تم شطب ٥٢٧ مركبة خلال هذه الفترة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإلغاء المقترح للوظائف في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لن يؤثر على معدلات حيازة المركبات المبيّنة في مقترح الميزانية المنقح لأن التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي قد أخذت في الاعتبار

عند حساب معدلات الحيازة لهذه الفترة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن عدد هذه المركبات لدى العملية المختلطة قد بلغ ١٠٥٨ مركبة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبأن العملية المختلطة تخطط للقيام عند نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشطب ٤٧٣ منها، بعضها قد تجاوز فترة صلاحيته التشغيلية. وأبلغت اللجنة بأن الميزانية المنقحة المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لا تتضمن أي احتياجات لاقتناء مركبات بسبب الخروج المتوخى للعملية المختلطة في عام ٢٠٢٠. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تتبع العملية المختلطة النظم والقواعد ذات الصلة في شطب مخزوناتا من المركبات.

٥ - الأنشطة المتصلة بالتقليص والتصفية

الدروس المستفادة

٣٢ - قدّمت اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات فيما يتعلق بعمليات تقليص وتصفية عمليات حفظ السلام المغلقة، وآخرها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتذكر اللجنة بأن مجلس مراجعي قد وضع جملة من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بتصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٤٦١ إلى ٤٩١). ولاحظ المجلس أيضا أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تجريان استعراضا لاحقا لكل عملية تصفية، أو تعزمان إجراء استعراض من هذا القبيل، لكفالة استخلاص الدروس وتحديد أفضل الممارسات وإطلاع بعثات حفظ السلام الأخرى الجاري تقليصها أو تصفيتها على هذه الدروس والممارسات. وقد تطرق الاستعراض اللاحق للتصفية إلى ما يلي: (أ) أنشطة الموارد البشرية المتعلقة بانتهاء الخدمة والمغادرة، (ب) الحفظ وإدارة السجلات؛ (ج) التصرف في الأصول؛ (د) إغلاق المخيمات، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات البيئية والتحديات المتعلقة بالبيئة. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجددا على أن الخبرة المكتسبة من تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تتيح فرصة لتحديد أفضل الممارسات وترسيخ الدروس المستفادة، حسب الاقتضاء. وتأمل اللجنة في أن يتم بشكل منهجي في المستقبل تطبيق التوجيهات الواردة في دليل التصفية (انظر A/72/789، الفقرتان ١٢٠ و ١٢٢).

٣٣ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تستفيد العملية المختلطة من الخبرة المكتسبة من عملية تقليص وتصفية بعثات حفظ السلام الأخرى، بغية التأكد من أن عملية التقليص والتصفية والإغلاق تتم في الوقت المناسب وبالشكل الملائم، وبما يتفق مع جميع النظم والقواعد السارية (انظر A/71/836/Add.16، الفقرة ٢١، و A/71/676، الفقرة ٣٦). وتتوقع اللجنة كذلك أن يُقدّم الأمين العام، في ميزانيته المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، معلومات مفصلة عن أنشطة التخطيط لتصفية العملية المختلطة، بما في ذلك وضع خطة للتصفية تشمل أنشطة ما قبل التصفية وخطة للتخلص من الأصول.

بناء قدرات الموظفين الوطنيين

٣٤ - فيما يتعلق ببناء قدرات الموظفين الوطنيين أثناء تقليص البعثات، تُذكر اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد وضعت، خلال عملية تقليصها، برامج لدعم الموظفين الوطنيين في العودة إلى سوق العمل الوطنية، مثل تنظيم معارض سنوية لفرص العمل وبرنامج منح الشهادات في المهارات المهنية

للموظفين الوطنيين من المعاهد العليا المحلية المعتمدة في مجالات من قبيل البناء وميكانيكا المركبات والأعمال الكهربائية والسباكة والمهام المتعلقة بالمستودعات وإدارة المرافق (انظر A/71/836/Add.16، الفقرة ٥٦). وقد سلمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٦٩ بء، بأهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين خلال مرحلة تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وطلبت إلى الأمين العام مواصلة جهوده في هذا الصدد. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تطلع العملية المختلطة، أثناء تقليصها، بأنشطة لبناء القدرات من أجل دعم الموظفين الوطنيين، وأن تقدم معلومات مفصلة بهذا الشأن في الميزانية المقبلة.

الأنشطة المتعلقة بالبيئة والسلامة البيئية

٣٥ - تُذكر اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات قد أشار أيضا إلى أنّ إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعملان على تنقيح دليل التصفية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ خطط تصفية تتسم بالكفاءة والفعالية. ولاحظ المجلس أن اثنتين من الإدارات تعملان أيضاً على إعداد مرفق دليل التصفية عن شؤون البيئة، سيشتمل على "مبادئ توجيهية بشأن تصاريح الالتزام البيئي وتسليم مواقع البعثات في مرحلة التصفية" وعلى نموذج لشهادة التسليم فيما يتعلق بالمواقع التي تعاد إلى الدولة المضيفة أو إلى مالك الأرض (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٤٨٢ و ٤٨٧ إلى ٤٩١؛ و A/72/839، الفقرة ١٣).

٣٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية كذلك بأن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن تلوثا للمياه والتربة قد حدث تحت مولدات الكهرباء وخزانات الوقود، وعلى وجه الخصوص لا الحصر في معسكرات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة داخل البعثات التي تمت مؤخرا تصفيتها أو تقليصها، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ٤٢٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مشاريع كثيرة قد نُفذت للتأكد من أن العملية المختلطة سوف تترك وراءها إرثا بيئيا إيجابيا في جميع أنحاء منطقة العملية. وفي إطار مبادرة التخضير، وهي الأكبر في تاريخ عمليات حفظ السلام، تمت غرسة أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شجرة في الفاشر، مما يجعلها واحدة من مواقع المحميات الأكثر خضرة في العملية المختلطة. وستسفر هذه المبادرة عن غرسة أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ نوع من الأشجار المقاومة للجفاف في جميع أنحاء منطقة العملية. وعلاوة على ذلك، قدّمت العملية المختلطة التدريب لموظفين حكوميين تمهيدا لتسليمهم لاحقا نظم المياه ومعالجة المياه المستعملة، المتطورة نسبيا، في الفاشر. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمعالجة تلوث التربة في مواقع الأفرقة، بما في ذلك حالات التسرب من المولدات ومن الورش الميكانيكية، أبلغت اللجنة بأن العملية المختلطة تعمل عن كثب مع الفريق البيئي في المقر من أجل استصلاح التربة الملوثة بالنفط استصلاحا بيولوجيا. ويجري أيضا استصلاح التربة على عين المكان أو جرفها ونقلها إلى مزرعة التربة حيث يتم تنفيذ جملة من الإجراءات المحددة بشأنها^(٣).

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما أحرزته العملية المختلطة من تقدم في الإدارة البيئية. وتشدد اللجنة على أنّ جميع المواقع المقرر إغلاقها في المستقبل سوف تُسلم بصورة تمتثل للتوجيهات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن إدارة البيئة والنفائات، ولدليل التصفية المنقح، بما في ذلك مرفقه المتعلق بشؤون البيئة، وللقوانين

(٣) تنطوي عملية الاستصلاح البيولوجي على القيام دوريا بخلط التربة الملوثة بمواد عضوية ومنظفات سريعة التحلل ثم تركها لفترة من الزمن. وبذلك، تجبر المادة العضوية النفط على التحلل إلى مكوناته الأساسية القابلة للذوبان في الماء.

والممارسات البيئية ذات الصلة التابعة للحكومة المضيفة، وذلك بغية تجنب أي آثار بيئية (انظر A/72/839، الفقرة ١٤). وعلاوة على ذلك، تظلّ اللجنة تؤكد على تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للعملية المختلطة بوجه عام، وذلك وفق ما طلبته الجمعية العامة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠ (انظر A/72/789/Add.7، الفقرة ٣٨؛ و A/72/636، الفقرة ٤٩؛ و A/71/836/Add.7، الفقرة ٦٤).

ثالثا - الاستنتاجات

٣٨ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/488). ومع مراعاة التوصية الواردة في الفقرة ٢١ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المنقحة بمبلغ مليوني دولار، من ٧٢٧ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار إلى ٧٢٥ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار. ومن ثم، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٧٢٥ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق
• تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/488)
• تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للعملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.7)
• قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧٢ بء
• قرارا مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨)